International Center for Not-for-Profit Law (ICNL)
المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني

نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة

International Center for Not-for-Profit Law (ICNL)
المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني

نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة[1]

أ. مقدمة

شهد التعاون بين السلطات الحكومية (كالبرلمان والحكومة والمؤسسات الحكومية والحكومات المحلية) ومنظمات المجتمع المدني[2] تطوراً ملحوظاً في دول العالم خلال السنوات الماضية، ويستمر تطوره وتشكله وفقا لما تتطلبه الاحتياجات المحلية. وهناك توجه جلي لتوسيع نطاق وأشكال التعاون ولمأسسة هذه الشراكة وذلك لضمان استمرارها واستدامتها.

والواقع أن السلطات الحكومية تدرك أن المجتمع المدني الحيوي والمستدام يسهم في عملية الاستجابة للاحتياجات ويكملها، إضافة إلى أنه يسمح للمواطنين بأن يصبحوا مشاركين فاعلين في المجتمع. هذا وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً رئيساً في هذه العملية؛ فمن خلال هذه المنظمات يعمل المواطنون على تنظيم أنفسهم ويعبرون عن مصالحهم المشروعة بشكل أكثر فاعلية.

بشكل عام، تنطلق منظمات المجتمع المدني من حاجات جمهورها، وتسعى للوصول لأفضل الحلول للمشاكل الناشئة. وغالبا ما تجدها تعمل على ابتداع واستخدام أفكاراً ابتكارية يمكن أن يتم توسيعها لاحقاً لتشمل جوانب متعددة من الفعاليات وتقديم الخدمات. هذا وتعمل بعض منظمات المجتمع المدني على وضع مخطط لحاجات المواطنين بشكل مستمر يكون قادراً على الاستجابة الفورية للحاجات الناشئة بدون المرور بإجراءات بيروقراطية مطولة. وبذات الوقت، تعمل على جذب الموارد وعلى بناء القدرات في الجوانب التي تعمل بها. من أجل ذلك، تحيل وتوكل السلطات العامة بعض المهام الحكومية لمنظمات المجتمع المدني؛ فهي تدرك أن منظمات المجتمع المدني تعمل على مسافة أقرب من القواعد الشعبية، وأنها أكثر فهماً للاحتياجات المحلية، وأن عملها أكثر فاعلية من حيث التكاليف وأكثر مرونة.

من جهة أخرى، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في تشكيل السياسات والقوانين، وفي الترويج لاحتياجات المواطنين في خضم هذه العمليات. إن حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشأن العام واحد من المبادئ الأساسية للديمقراطية الذي يضمن تمكن الناس من التعامل مع المشاكل التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر. فضلاً عن ذلك، فإن مشاركة المواطنين تمكن السلطات من تفعيل قدراتها بكفاءة أكبر. وحيث أنه في الغالب يصعب على المواطنين الوصول بشكل فردي لصناع القرار والتأثير على العملية، ينظر لمنظمات المجتمع المدني على أنها الجسر بين المواطنين والسلطات العامة ما يساعد على توضيح آراء المواطنين المعنيين بطريقة بناءة.

ينظر للمشاركة على أنها المساهمة في رسم السياسات العادلة والقوانين بشكل يعكس الحاجات الحقيقية وبطريقة تثريها الخبرات؛ فالمشاركة تسهل الحوار ما بين القطاعات، وتضمن مشروعية الأنظمة المقترحة، وتخفض الكلف؛ ذلك أن بإمكان الأطراف أن يساهموا بمواردهم الخاصة، كما وأنها تزيد من الشراكة والإحساس بالملكية والمسؤولية لدى التنفيذ، وتعزز من الديمقراطية من خلال منع الخلاف بين الفئات المختلفة وبين الجمهور والحكومة، وتعزز من ثقة الجمهور بالمؤسسات الحكومية.

---

1 تم وضع هذه الورقة بناء على البحوث التالية: كاترينا هادزي– ميسفا إيفانز: الممارسات الأوروبية المتعلقة بتنفيذ أوراق السياسات ومكاتب التنسيق التي تدعم تنمية المجتمع المدني. المركز الأوروبي لقوانين منظمات المجتمع المدني والمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني 2009. المركز الأوروبي لقوانين منظمات المجتمع المدني والمكتب الصربي للتعاون مع منظمات المجتمع المدني، 2013 الحفاظ على الزخم: تحسين التعاون بين السلطات الحكومية والمجتمع المدني في غرب البلقان وتركيا. إستر هارتاني: تحليل مقارن لمؤسسات وصناديق المجتمع المدني، المركز الأوروبي لقوانين منظمات المجتمع المدني والمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني 2012. كاترينا هادزي– ميسفا إيفانز: لمحة مقارنة للمعايير والممارسات الأوروبية المتعلقة بتنظيم مشاركة العامة. دراسة طلبها مركز التعاون والأمن في أوروبا والمركز المقدوني للتعاون الدولي، 2010.

2 يضم مصطلح منظمات المجتمع المدني المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية كالنقابات والمؤسسات والأحزاب السياسية ونقابات العمال والإعلام والمنظمات الدينية وما إلى ذلك. أما لأغراض هذه الورقة فإننا نعني بمصطلح منظمات المجتمع المدني فئة ضيقة منها النقابات والمؤسسات والمؤسسات الخاصة والتعاونيات غير الربحية. تستخدم هذه الورقة مفهوم المنظمات غير الحكومية – والذي عادة ما يستخدم كمرادف لمفهوم منظمات المجتمع المدني– فقط في الحدود التي يكون بها هذا التعبير جزءا من الاسم الرسمي لصك مؤسسي محدد للتعاون.

وبذلك، ومن خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني، تستفيد السلطات العامة من خبرات وموارد هذه المنظمات. وتساعد السلطات العامة، من خلال دعمها لمنظمات المجتمع المدني، على تحسين قدرات هذه المنظمات في أداء دورها لرسم السياسات وتقديم الخدمات بطريقة أكثر كفاءة.

ب. البيئة الممكّنة للمجتمع المدني

1.2 عناصر البيئة القانونية الممكّنة

تعمل السلطات العامة على دعم منظمات المجتمع المدني من خلال سنّ بيئة قانونية مناسبة لتأسيس المنظمات واستدامتها؛ حيث أن القوانين الممكّنة تخلق إطاراً حامياً يحد من قدرة الحكومات على التدخل بالحقوق الأساسية لمنظمات المجتمع المدني، كما أن هذه البيئة ضرورية للتحقق من أن هذه المنظمات قادرة على أداء دورها وعلى التعامل مع الاحتياجات التي تسعى لتلبيتها. من جهة أخرى، فإن الإطار القانوني الممكّن ينشئ شركاء أقوياء وموثوقين في القطاع المدني وهو أمر لا يقل أهمية عما سبق؛ حيث أنه يسهم في تطوير الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة.

ينبغي توفر ستة حقوق أساسية للمجتمع المدني حتى يتمكن من العمل، وتعتبر البيئة ممكّنة إن لم يكن هناك ما يعيق حرية التمتع بها. وتشمل هذه الحقوق ما يلي:

1- حق الدخول: (حرية تكوين الجمعيات).

2- حق العمل بحرية دون تدخل الدولة.

3- الحق في حرية التعبير.

4- حق التواصل والتعاون (مع منظمات مجتمع مدني أخرى، مجتمع الأعمال، المنظمات الدولية، الحكومات).

5- حق التجمع السلمي (منظمات المجتمع المجني، أفرادا أو من خلال منظماتهم).

6- حق السعي وراء الموارد والحصول عليها (من الأفراد أو الشركات أو الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية).

إن المبدأ الذي تقوم عليه هذه الشروط هو أن "على الدولة واجب الحماية"، وهذا يتضمن التحقق من أن الإطار التشريعي المرتبط بالحريات الأساسية وبالمجتمع المدني ممكّنا وأن الآليات المؤسسية اللازمة موجودة[3].

2.2 نماذج التعاون

تستخدم السلطات العامة الوسائل المختلفة لتيسير تطور قطاع المجتمع المدني ومشاركته في رسم السياسات، ومن ذلك:

- وثائق السياسات بغرض التعاون.

[3] تقرير الدفاع عن المجتمع المدني، الطبعة الثانية، حزيران 2012. المركز الدولي لقانون المنظمات المجتمع المدني، وأمانة الحركة الدولية من أجل الديمقراطية في منظمة الوقف الوطني من أجل الديمقراطية.

- مكاتب حكومية لغرض التعاون.
- ضباط أو أقسام للارتباط مع منظمات المجتمع المدني على المستوى الوزاري.
- ضابط ارتباط في البرلمان.
- مجالس لتنمية المجتمع المدني.
- غير ذلك من هيئات استشارية على مستوى أكثر من قطاع للتركيز على جوانب أو مسائل محددة.
- صناديق/مؤسسات المجتمع المدني.
- قوانين/ أنظمة حول مشاركة المواطنين.

وقد تبنت السلطات العامة وثائق سياسات (كالاستراتيجيات والمواثيق ومذكرات التفاهم وغيرها) بهدف تعزيز التعاون وضمان الشراكة على المدى الطويل. وتقدم هذه الوثائق إطاراً استراتيجياً عادة ما يحدد رؤية ذاك القطاع ويبيّن دور منظمات المجتمع المدني، وينص على إطار ومبادئ التعاون، كما ويرسي الأسس والتوجهات للشراكة المستقبلية ولتطوير القطاع.

وكذلك عملت السلطات العامة على وضع آليات لتسهيل التعامل مع منظمات المجتمع المدني، وبذات الوقت لتساعد على نمو هذا القطاع. ومن الممكن أن تأخذ نماذج وآليات التعامل أشكال مختلفة. من بين الأمثلة الاعتيادية هي تأسيس مكتب أو دائرة منفصلة أو تعيين شخصاً كضابط اتصال يكون مسؤولاً عن تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني وعن دعم تطويرها. بعض الدول تقوم بإنشاء هيئات استشارية متعددة القطاعات (مجالس أو هيئات) بهدف خلق منصة للحوار المستمر والمستدام الهادف لمعالجة القضايا التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني أو بعض قطاعتها الفرعية. بالإضافة إلى ذلك، وبعد ادراك شح الموارد المالية المتاحة لتطوير هذا القطاع، تم إنشاء صناديق – مؤسسات منفصلة – لتقديم المساعدات المالية لمنظمات المجتمع المدني.

وختاماً، القواعد والمبادئ المتعلقة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات رسم السياسات القوانين تمت ترجمتها إلى قوانين وأنظمة. تساعد هذه الوثائق على زيادة أهمية مشاركة المواطنين، وتضمن أن منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة على علم بفوائد هذه المشاركة وبطرقها وكذلك بالالتزامات والفرص التي تترتب عليها.

ج. إطار السياسات العامة للتعاون

3. 1 الخلفية

تهدف وثائق السياسات إلى دعم تطوير المجتمع المدني وإلى تعزيز التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني؛ حيث أنها ترسم خارطة لإطار العمل القائم، وممارسات التعاون، وخصائص قطاع المجتمع المدني وبيئته الخارجية، بالإضافة إلى الرؤية، والأسس، والتوجهات الخاصة بالشراكة المستقبلية وبتطوير هذا القطاع. تعمل هذه الوثائق على تحديد النتائج التي تسعى السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيقها، وتحديد قائمة المقاييس والفعاليات اللازم مباشرتها؛ بما في ذلك المؤشرات التي تسهل عملية رصد التقدم. وتضع هذه الوثائق على هيئات إدارية في الدولة مسؤولية التحقق من تنفيذ هذه الوثائق والوصول إلى أهدافها ضمن إطار زمني محدد.

ومن الممكن أن تأخذ وثائق السياسات أشكال مختلفة حسب محتواها والأهداف التي تسعى لتحقيقها. فمن الممكن أن تتخذ وثيقة السياسات الأشكال التالية:

- وثائق ثنائية (وتسمى أيضا بالاتفاقيات والمواثيق) يتم إبرامها بين هيئة من هيئات الدولة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وتعمل على تحديد أهداف ومبادئ التعاون والدور الذي يضطلع به كل طرف. وليس بالضرورة أن يتم تبني الوثائق الثنائية بشكل رسمي.
- الوثائق أحادية الجانب: (والمسماة بالاستراتيجيات) تتبناها هيئة من هيئات الدولة، وتعبر عن الالتزامات من جانب واحد فقط.

هذا، ويمكن على المستوى الوطني أن تعمل الحكومة أو واحدة من الوزارات على تبنيها. ومن الممكن أن تغطي كافة جوانب عمل المجتمع المدني، أو جانب من جوانبه (مثل التطوع أو المحيط الاجتماعي أو غيره).

ومن الممكن لتبني الاستراتيجيات الوطنية أن يسهل ويشجع على صياغة وثائق سياسات محلية. فعلى سبيل المثال، بعد أن تبنى مجلس الوزراء في البوسنا والهرسك الاتفاقية المتعلقة بالتعاون بين مجلس الوزراء والقطاع غير الحكومي، وقعت 67 بلدية اتفاقيات مشابهة بحلول 2009.

3. 2 أمثلة من أوروبا

تم وضع وثائق سياسات في العديد من الدول الأوروبية في الخمس وعشرين سنة الماضية، كانت بدايتها تبني ميثاق العلاقات بين الحكومة والقطاع التطوعي والمجتمعي في إنجلترا.

كما ويوجد أمثلة على وثائق ثنائية في جميع أنحاء أوروبا، ومن بينها فرنسا[4] وكرواتيا[5] وسكوتلاند[6] والبوسنة[7] والهرسك[8] ولاتفيا[9] وكوسوفو[10]. بالإضافة إلى ذلك، تم تبني استراتيجيات للمجتمع المدني في العديد من الدول الأوروبية الأخرى، بما في ذلك، هنجاريا[11] وسلوفينيا[12] والدنمارك[13]والجبل الأسود[14]. كما وأنه في العامين الماضيين كان هناك العديد من المبادرات في جميع أنحاء أوروبا: إذ تم

[4] ميثاق مؤسسات الدولة (2001)
[5] برنامج تعاون بين القطاع الحكومي وغير الحكومي ومنظمات غير ربحية في جمهورية كرواتيا (2001)
[6] الميثاق الاسكتلندي (2003)
[7] اتفاقية تعاون بين مجلس وزراء البوسنة والهرسك والقطاع غير الحكومي في البوسنة والهرسك (2004)
[8] مذكرة تعاون بين المنظمات غير الحكومية ومجلس الوزراء
[9] مذكرة تعاون (2007)
[10] الاستراتيجية المتعلقة بالمجتمع المدني (2002)، قرارات متعلقة بالأحكام التي تخدم في تطوير العلاقات الحكومية المدنية (2007)
[11] استراتيجية حكومة جمهورية سلوفانيا للتعاون مع المنظمات غير الحكومية (2003)
[12] الميثاق الدنماركي لإنشاء تفاعل بين التطاع التطوعي الدنماركي\المؤسسات الدنماركية والقطاع العام (2001)
[13] الاستراتيجية الحكومية من أجل التعاون المنظمات غير الحكومية (2009)
[14] استراتيجية التعاون مع المجتمع المدني (2013-2017)

تبني أول استراتيجية على الإطلاق في بلغاريا[15] في شهر أيلول عام 2013، ومؤخراً في كوسوفو[16] في 5 تموز لعام 2013. وبالإضافة إلى ذلك، تم تبني الجيل الثاني من الاستراتيجيات في مولدافيا[17] ومقدونيا وكرواتيا في عام 2012.

3.3 أمثلة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

خلال السنة الماضية، تبنى ممثلو المنظمات غير الحكومية والحكومة والبرلمان ميثاق الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان في العراق، وكانت هذه السابقة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط. ولقد تمت الموافقة على الميثاق بشكل رسمي من قبل البرلمان الكردستاني في 12 حزيران 2013 . وعملت لجنة المشروع للتنفيذ على وضع المسودة الأولى والتي تتضمن ممثلين عن مختلف المعنيين. وتم التشاور بخصوصها مع أكثر من 500 منظمة غير حكومية وغيرهم من الشركاء من المجتمع المدني وذلك من خلال جلسات عديدة لرفع التوعية وللمشاورات في المناطق الثلاث في كردستان. ويحدد الميثاق القيم والمبادئ التي تحكم هذه العلاقة بالإضافة إلى الأعمال المشتركة للأطراف، كما ويعمل على مأسسة العلاقة بين السلطات الحكومية والمجتمع المدني.

إن العمل على وثائق السياسات على المستوى الفيدرالي جارٍ كذلك؛ حيث تحدد مسودة ميثاق السلطات العامة للتعاون مع المنظمات غير حكومية لتطوير المجتمع العراقي المبادئ الرئيسة لهذا التعاون، والأعمال التي سيقوم بها البرلمان والحكومة لدعم هذا التعاون ولتطوير القطاع الخاص. وتجري في الوقت الحالي مشاورات عامة، ويتوقع أن يتم إنهاء هذه الوثيقة في الخريف.

كذلك، باشرت الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية حوارات وطنية؛ وبالرغم من أن هذه الحوارات لم تنتهِ بعد، إلا أن التقارير تشير إلى أنه سوف ينتج عنها مواثيق لتعزيز الديموقراطية التشاركية ولتكريس المزيد من التعاون بين المجتمع المدني والحكومة.

3. 4 مفاتيح النجاح

بناء على الدروس المستفادة من مواثيق السياسات المتعددة التي تم تبنيها في كل أنحاء العالم، يمكن اعتبار العناصر التالية أساساً للتنفيذ الناجح:

1-أن يتم وضع الوثيقة من خلال عملية تشاركية: إن العملية التشاركية تضمن استجابة الوثيقة للحاجات والأولويات الحقيقية، كذلك يشعر المعنين بملكيتها ويتحملون مسؤولية تنفيذ الالتزامات التي تنص عليها. وبذات الوقت ترفع العملية التشاركية من الوعي حول أهمية هذه القضايا والمسائل مما يمكن أن يلزم السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني التشارك من أجل تنفيذها. ولذلك من الضروري أن يتم وضع وثائق السياسات بطريقة تشاركية.

2- ينبغي أن يتم أخذ قضايا التنفيذ بعين الاعتبار في مرحلة مبكرة من عملية الصياغة: ينبغي أن تتم مناقشة مسائل التنفيذ في مراحل مبكرة من عملية وضع السياسات إذ من شأن هذا أن يضمن أن تكون المسؤوليات والأدوار التي تفرضها الوثيقة واقعية وموقوتة زمنياً وواضحة لمن عليه أن ينفذها، مقدار المبالغ المالية والأوقات التي يلزم وضعها لتنفيذ الوثيقة.

---

[15] استراتيجية وخطة عمل لتنمية المجتمع المدني في جمهورية مولدوفا 2012-2015

[16] استراتيجية للتعاون مع المجتمع المدني (2012-2017) وخطة العمل المرفقة

[17] الاستراتيجية الوطنية لخلق بيئة مواتية لتنمية المجتمع المدني

3- وضع خطط للمتابعة: من الممكن لتبني خطة عمل تفّصل الالتزامات المحددة، وتشمل النصوص المتعلقة بالفعاليات الحقيقة والمسؤوليات والأطر الزمنية والتمويل، أن تسهل التنفيذ الناجح. ينصح بوضع خطة للمراقبة والتقييم بحيث يستطيع الأطراف تقييم التنفيذ بشكل دوري وإجراء التغيرات أو التعديلات اللازمة للتحقق من أن الالتزامات موضوعة في نصابها.

د. الأليات المؤسسية للتعاون

4. 1 الخلفية

هناك اهتمام متزايد بين السلطات العامة لبحث التعاون من خلال خلق منصات دائمة للشراكة المستدامة مع منظمات المجتمع المدني والتي عادة ما يشار إليها بالمصطلح (الآليات المؤسسية للتعاون).

المكاتب والدوائر وضابط الارتباط من أجل التعاون

إن الآليات المؤسسية يمكن أن تأخذ أشكال مختلفة وأن تلعب أدوارا متعددة. حيث تقرر كثير من الحكومات أن تنشا مكاتب أو دوائر منفصلة تختص بتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني. ولا ينحصر دور هذه المكاتب فقط على التنسيق، ولكن يمكن أن تلعب دوراً قيادياً قوياً في تقديم التوجيهات الاستراتيجية حول كيفية تطوير إجمالي قطاع المجتمع المدني، وكيفية ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني في رسم السياسات.

وتختلف المهام الفعلية لهذه الهيئات من بلد إلى آخر، وتعتمد بشكل كبير على الوقت الذي تم إنشاء هذه الهيئة به، وعلى ما إذا كانت للدولة آليات مؤسسية أخرى للتعاون. ومن الممكن أن تكون هذه الهيئات مسؤولة عن إعداد استراتيجيات الحكومية للتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وعن مراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات، وكذلك عن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني ومسؤولي الحكومة من خلال عقد اجتماعات وندوات، وتحضير منشورات، وإطلاق الحوار بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة وإبقائه من خلال وسائل مختلفة (المواقع الإلكترونية أو قواعد البيانات أو غيرها)، وإطلاق تبني القوانين والأنظمة والسياسات التي تؤثر على البيئة القانونية والمالية لمنظمات المجمع المدني، ومراقبة تنفيذ هذه القوانين والأنظمة، وإدارة وتقييم تمويل الدولة لمنظمات المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك تقدم مكاتب التعاون دعماً لوجستياً وغيره لعمل الهيئات الحكومية الاستشارية المسؤولة عن تطوير المجتمع المدني. وتكون لمكاتب التعاون موارد من القدرات البشرية والمالية. في بعض الدول تتكون هذه المكاتب من عدد بسيط من الموظفين[18]، ولكن في دول أخرى يكون عدد الموظفين كبيراً نسبياً (حوالي 20 موظفاً)[19].

لدى بعض الدول أشخاص أو دوائر للاتصال خاصة بمنظمات المجتمع المدني على المستوى الوزاري. ومن الممكن أن يكون هؤلاء الأشخاص أو الدوائر مفيدين في عملية تنفيذ سياسات الدولة المتعلقة بتطوير القطاع؛ فعندما يكون هناك ميثاق مجتمع مدني أو استراتيجية، من الممكن أن يتم تكليفهم لتنسيق تنفيذ المهام المحددة ضمن الوزارة المعنية.

---

[18] الجبل الأسود

[19] كرواتيا

ولا يقتصر وجود ضباط ومكاتب الارتباط على مستوى الحكومة، لكنه يوجد أيضاً على مستوى البرلمان. فمن الممكن تعيين ضابط اتصال أو إنشاء هيئة ضمن البرلمان تكون مسؤولة عن قضايا المجتمع المدني، أو وضع آلية لإشراك ممثلي منظمات المجتمع المدني في اللجان البرلمانية أن يسهل مشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية.

هيئات استشارية متعددة القطاعات

تكون المشاركة في أعلى مستوياتها عندما يشترك ممثلي منظمات المجتمع المدني في مقعد على الطاولة مع ممثلي الحكومة. هذا ومن الممكن أن تتجسد مثل هذه المشاركات الفعالة على شكل هيئات استشارية يتم إنشاؤها لتركز على قضايا مشتركة بين القطاعات والتي تؤثر على منظمات المجتمع المدني (كما يعرف أيضاً باسم مجالس تنمية المجتمع المدني) أو القضايا القطاعية الفرعية التي تؤثر على أحد مجالات أنشطة منظمات المجتمع المدني.

لمجالس تنمية المجتمع المدني دور في تقديم المشورة، والمقترحات، والتشبث بالرأي، كما يمكن أن تباشر في نقاش حول القضايا ذات الصلة في المجتمع المدني. وإجمالاً، تلعب هذه المجالس دوراً مهماً في رصد السياسات العامة التي تؤثر على تنمية المجتمع المدني والتعاون بين القطاعات؛ بما يؤثر على الأجندة التشريعية، كما توفر مدخلات لصياغة قانون ذات صلة بمنظمات المجتمع المدني؛ وتشجع أيضاً على التعاون بين السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني.

وحيث أنها هيئات متعددة القطاعات، فإن مجالسها تتكون من كل من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمسؤولين في الدولة. تقوم عادةً الوزارات المعنية المختلفة بتفويض ممثلي السلطات العامة، بينما يكون اختيار أعضاء منظمات المجتمع المدني بطرق مختلفة. وفي بعض الأحيان، كما في استونيا، يمكن أن تتكون الهيئة من أعضاء البرلمانات. وفي كثير من الأحيان، يحتاج مرشحو منظمات المجتمع المدني لتلبية معايير محددة تتعلق بالمؤهلات وتمثل قطاعات فرعية مختلفة من المجتمع المدني. ويختلف عدد الأعضاء وتكليفهم وتواتر اجتماعاتهم من بلد لأخر.

4. 2 أمثلة من أوروبا

ومن بين المكاتب المتعددة التي تعمل من أجل التعاون في أوروبا مكتب التعامل مع منظمات غير الحكومية في كرواتيا، وكذلك مكتب القطاع الثالث (والذي أعيد تسميته إلى مكتب المجتمع المدني بعد الانتخابات العامة في عام 2010) في المملكة المتحدة، والواقع أن لهما التاريخ الأطول والأثر الأكبر على تطور المجتمع المدني حتى الآن.

كما ويعد المكتب الكرواتي للتعامل مع المنظمات غير الحكومية جزء من النموذج اللامركزي الذي يبني إطاراً مؤسسياً وقانونياً متسقاً للتعاون بين القطاعات ولتمويل منظمات المجتمع المدني. والركيزتان الأخريان هما المؤسسة الوطنية لتنمية المجتمع المدني والمجلس من أجل تطوير المجتمع المدني (انظر أدناه).

إلى جانب كرواتيا والمملكة المتحدة، توجد أمثلة أخرى لمكاتب تعاون من ضمنها المكاتب في البوسنة والهرسك [20]ومقدونيا [21]والجبل الاسود[22] والصرب [23]وبولاندا[24] استونيا[25].

إلى جانب هذه المكاتب، هناك أمثلة عن هيئات أخرى (مكاتب ودوائر) ضمن الحكومة – الوزارات – والتي تعزز التعاون مع منظمات المجتمع المدني. ويقتصر عمل هذه الهيئات على أي حال على مجالات وأنشطة محددة من بينها (تسجيل منظمات المجتمع المدني والانضمام للاتحاد الأوروبي)، ولها دور متواضع في مجال التعاون مع منظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، في تركيا دائرة التعاون تعتبر مسؤولة بشكل رئيسي عن تسجيل المؤسسات والإشراف عليها، ولكنها تقدم المساعدة الفنية والتدريب لمنظمات المجتمع المدني، وتطلق منظمات المجتمع المدني الجديدة، وتدعوها للمشاورات العامة، وتروج لفرص التمويل الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، وتباشر البحث في الممارسات الفضلى حول التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

وكذلك بالنسبة لمديرية المجتمع المدني للتعاون والاتصال؛ حيث تيسر الاتصال مع منظمات المجتمع المدني ولكن فيما يتعلق بعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي.

إلى جانب المكاتب المخصصة للتعاون، يعمل ضباط الارتباط في كل الوزارات لتعزيز التعامل مع منظمات المجتمع المدني، ومن الأمثلة على دول لديها ضباط ارتباط: البوسنة والهرسك ومقدونيا. والواقع أن ضباط الارتباط ومكاتب الارتباط الموجودة من أجل التعامل في البرلمانات حاليا تعتبر قليلة نسبياً ولكن قد نجد عليها أمثلة في إستونيا.

عدد المجالس المنشأة من أجل تطوير المجتمع المدني تزايد بشكل كبير خلال السنوات الماضية في أوروبا. وحاليا توجد هذه الهيئات في الكثير من الدول مثل: كرواتيا[26]، لاتفيا[27]، الجبل الأسود[28]، وملدوفا[29]، بولاندا[30]، ويخطط لإنشائها في الصرب ومقدونيا.

4. 3 أمثلة من منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط

هناك عدد من الوزارات والمكاتب والأقسام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. فقد أسست المغرب وزارة مسؤولة عن علاقات البرمان مع المجتمع المدني، وأسست ليبيا وزارة للثقافة والمجتمع المدني، وكذلك أسست

---

[20] دائرة التعاون مع المجتمع المدني
[21] وحدة التعاون مع المنظمات غير الحكومية
[22] مكتب التعاون مع المنظمات غير الحكومية
[23] مكتب التعاون مع المجتمع المدني
[24] دائرة المنفعة العامة
[25] قسم الحكومة المحلية والشؤون الإقليمية
[26] مجلس تنمية المجتمع المدني
[27] مجلس تنفيذ مذكرة التعاون بين المنظمات غير الحكومية ومجلس الوزراء.
[28] مجلس التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية
[29] المجلس الوطني للمشاركة
[30] مجلس لفاعليات المنفعة العامة

مراكز لدعم المجتمع المدني في ثلاث مدن من ليبيا، وحققت القوانين العراقية الفدرالية والإقليمية دوائر منظمات غير حكومية مستقلة مركزها في بغداد وأربيل، وتكون هذه الدوائر مسؤولة عن دعم المنظمات غير الحكومية والتعامل معها والإشراف على تسجيلها.

4. 4 مفاتيح النجاح

على الرغم من تعدد الآليات المؤسسية المختلفة إلا أن هناك بعض الشروط السابقة التي تعتبر أساس النجاح في العملية:

1- أن تكون الشروط الضرورية متوفرة: لكي تكون الآلية المؤسسية للتعاون ناجحة، يجب أن يكون لديها تفويض واضح، وأن يكون لديها مكان في هيكلية الحكومة أو البرلمان الذي يعطيها وزناً وتمويلاً كاملاً، ومن المفضل أن يكون مستقلاً، وتكون لديها قيادة ملتزمة وكادر مؤهل.

2- لامركزية التعاون: من المهم أن يكون التعاون غير متمركز في مكتب واحد وإلا فإن هذا من الممكن أن يؤدي إلى إهمال تنوع الاحتياجات والفرص المتعلقة بالتعاون بين الوزارات المتعددة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان فعاليتها (المحيط الاجتماعي البيئي). ومن الممكن أن يتم تجنب ذلك من خلال تشجيع التعاون بين الوزارات ذات الصلة ومن خلال ضباط اتصال منفصلين.

3- **الالتزام والإحساس بالملكية من الطرفين (من منظمات المجتمع المدني والحكومة/البرلمان):** تعمل الآليات المؤسسية التي لا تتمتع باعتراف ودعم الحكومة أو البرلمان بطريقة شكلية وهي غير قادرة على تعظيم إمكانياتها. وكذلك الآليات المؤسسية التي تتعامل مع منظمات المجتمع المدني تتلقى قبولاً أكثر من القطاع وهي أكثر كفاءة في أدائها لمهامها. وكذلك من المهم أن يقود المكتب شخصاً متحمساً وكفؤاً وعلى معرفة بهذا القطاع، ولديه القدرة على قيادة العمليات داخل المؤسسة وجلب الانفتاح للقطاع.

4- المراجعة الدورية للتنفيذ: تنشئ الآليات المؤسسية ظروفاً لشراكة مستدامة مع منظمات المجتمع المدني، غير أنه من المهم أن تكون الآلية خاضعة لمراجعة دورية بهدف ضمان التنفيذ السليم لها، وللسماح بإجراء التغييرات والتعديلات الضرورية. ومن أجل القيام بذلك، هناك حاجة لوضع الأدوات لمراقبة هذا التنفيذ.

هـ. التمويل الحكومي لمنظمات المجتمع المدني بالتركيز على صناديق المجتمع المدني

5. 1 الخلفية

تدرك الحكومات في كل أنحاء العالم قيمة المجتمعات المدنية الحيوية والمستدامة، وهي مستعدة للاستثمار في منظمات المجتمع المدني لضمان مشاركة المواطنين في صناعة القرارات التي تتخذها الحكومة، وفي خلق شركاء قادرين على تقديم خدمات اجتماعية كفؤة وفعالة من حيث التكاليف.

ومن الممكن أن تقدم الحكومة الدعم على أشكال مختلفة مباشرة وغير مباشرة. ويشمل الدعم غير المباشر عادة فوائد، إعفاءات ضريبية من ضريبة الدخل للشركات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإرث والهبة وغيرها، وبعض الدول[31] قدمت ما يسمى بالآلية المئوية حيث يحق للمواطن– وفي بعض الأحيان الشركات–[32] أن يخصص نسبة مئوية معينة من الضريبة التي يدفعها على دخله لمنظمة غير ربحية.

إلى جانب الأشكال المتعددة للفوائد غير المباشرة، تدعم الحكومات منظمات المجتمع المدني من خلال طرق مباشرة أيضاً. تعكس خطة تمويل الدولة بشكل عام سياسات الحكومة المحددة، ويمكن للدولة أن تقدم الدعم المالي والعيني. ويمكن أن يتم إعطاء الدعم العيني لمنظمة المجتمع المدني على شكل سلع أو الخدمات مثل أجهزة الحاسوب أو البرمجيات، والتدريب أو استخدام الخدمات العامة مجاناً أو بتكلفة منخفضة. تقدم الدولة الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني عادة على شكل منح ولكن أيضاً من خلال عقود. فإلى جانب تمويل الدولة الذي تقدمه الوزارات، شكلت الكثير من الحكومات مؤسسات منفصلة غرضها تقديم أطر التمويل التي تضمن تطوير القطاع المدني. تأخذ هذه المؤسسات أشكال متعددة: فبعضها منشأ بموجب قانون عام (صندوق أو وكالة)، والبعض الآخر لديه خصائص مختلطة تنشئه مؤسسات الدولة على شكل قانوني وبموجب قانون خاص (مؤسسة). ويتم إنشاء صناديق المجتمع المدني عامة كجزء من الاستراتيجيات الشاملة لتحسين المجتمع المدني وعلاقته مع الحكومة والمواطنين عندما تدرك الحكومات عدم كفاية الموارد المالية المتاح لتطوير هذا القطاع.

الصفة المميزة لمعظم صناديق المجتمع المدني هي أنها تقدم منح مؤسسية وليس منح قائمة على المشروع. وتستثمر المنح المؤسسية في التنمية المؤسسية للمنظمات الفردية، وفي المبادرات على مستوى القطاع، وفي أفكار المشاريع الابتكارية والتي لم يسبق طلبها. إضافة إلى ذلك، تساهم صناديق المجتمع المدني في تطوير القطاع من خلال النشاطات المختلفة ومنها التدريب والندوات والأبحاث.

إن الممارسات التمويلية تختلف من بلد لآخر؛ فبعض الصناديق تقدم منح صغيرة لألف منظمة مجتمع مدني[33]، في حين بعضها الآخر يركز على الجوانب الاستراتيجية بهدف تعظيم أثر الدعم المالي[34]. على الرغم من أن معظم صناديق المجتمع المدني تتلقى تمويلها الأساسي من مخصصات ميزانية الدولة إلا أنها تعمل على درجة معينة من الاستقلال عن الحكومة. حيث تتألف الهيكلية الداخلية الحاكمة للصناديق من هيئة صناعة قرار استراتيجية، ومن جهاز تنفيذي (مدير تنفيذي)، ومن الموظفين (الديوان) الذين يقومون بدعم إدارة هذه الصناديق. وتتكون هيئات صناعة القرار الاستراتيجي (المجلس الإشرافي – مجلس الإدارة ..الخ) من ممثلي المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين وهذا الأمر يسمح للحكومة بالإشراف على العملية وبنفس الوقت يسمح باستقلالية القرارات المتعلقة بأولويات ونشاطات هذه الصناديق. ويتم اتخاذ إجراءات المنح من خلال هيئات دائمة أو هيئات مؤقتة يتم تشكيلها لهدف محدد، وعادةً ما يشترك الخبراء وممثلي المجتمع المدني في تقييم جودة الطلبات المقدمة. وعند اتخاذ القرار فيما إذا كان سوف يتم إعطاء المنحة أو لا، على الصناديق أن تجري منافسة مفتوحة شفافة تنسجم مع الإجراءات التفصيلية والتي تشمل الإعلان عن المنحة، ووضع المتطلبات الفنية الجوهرية، والأطر الزمنية المحددة لتقديم الطلبات.

---

[31] هنغاريا ولاتفيا ولتوانيا وسلفاك وبولندا

[32] تقدم سلفاكيا وملدوفا حاليا هذا النظام للشركات والأفراد.

[33] مثل هنغاريا حيث تم توقيع أكثر من 12000 عقد في 2010

[34] مثل المؤسسة الكروانية التي تدعم أقل/حوالي 200 منظمة مجتمع مدني بمبالغ أكبر.

5. 2 أمثلة من أوروبا

في أوروبا توجد صناديق المجتمع المدني في دول متعددة منها ألبانيا[35] وأذربيجان[36] وكرواتيا[37] وإستونيا[38]وهنغاريا[39]. وتعتبر المؤسسات الوطنية في كرواتيا وإستونيا النماذج الأكثر ابتكاراً ونجاحاً، و تستخدم خبراتها عادةً في تشكيل صناديق مشابهة في أوروبا وغيرها. هناك العديد من الدول التي تدرس خيار إنشاء صندوق مجتمع مدني ومن بين هذه الدول أوكرانيا ومولدوفا.

5. 3 أمثلة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

توجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صناديق المجتمع المدني في عدة دول من بينها الأردن والمغرب وإقليم كردستان العراق. وفي المغرب، يمكن لأي منظمة تحظى بصفة النفع العام أن تتقدم بطلب دعم حكومي سنوي من هذا الصندوق. وفي منطقة كردستان العراقية يحتوي قانون المنظمات غير الحكومية على آلية تمويل تمنح وفقاً لها دائرة المنظمات غير الحكومية الكردية التمويل بشكل مباشر للمنظمات غير الحكومية حسب عملية تقييم تنافسية. وتدير الحكومة الأردنية من خلال الوزارات المختلفة صناديق عدة. تدير وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية برنامج قدرات والذي يقدم التمويل للمنظمات المجتمعية ليساعد على تحسين الظروف الاقتصادية في المناطق الأشد فقراً في الأردن. وتدير وزارة التنمية السياسية الأردنية صندوقاً تهدف من خلاله تحسين الشراكة الاستراتيجية مع منظمات المجتمع المدني وتحسين مشاركة المواطنين في التنمية المستدامة. كما وأن قانون الجمعيات الأردني نص على إنشاء صندوق لدعم منظمات المجتمع المدني.

4.5. مفاتيح النجاح

من الممكن بناء على صناديق/مؤسسات المجتمع المدني الموجودة أن نخلص لنتائج أولية تتعلق بالشروط المسبقة اللازمة لنجاح عملياتها:

1. إنشاء الصندوق من خلال عملية تشاركية: إن مشاركة منظمات المجتمع المدني ضرورية لتكريس الشعور بالملكية، ولخلق مشروعية أوسع لإنشاء الصندوق، ولنقل حاجات القطاع الحقيقية، ولتحديد أولويات التمويل.

2. استراتيجية واضحة: لا يمكن لأي صندوق أن يستغني عن استراتيجية واضحة تبين كيف يسعى لتحقيق الهدف الرئيسي بما في ذلك الأولويات قصيرة وطويلة المدى.

3. الاستقلالية وتمثيل منظمات المجتمع المدني: حتى لو كان صندوق المجتمع المدني هيئة تمويلية عامة، إلا أنه من المهم أن يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية وبهيكلية حكم ديمقراطية تعطي وزناً كبيراً لرأي ممثلي منظمات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار. ولذلك من الضروري وضع معايير مهنية محددة وقواعد تفصيلية تتعلق بتضارب المصالح في القانون أو في الوثيقة التي تحكم عمل الصندوق،

---

[35] مؤسسة دعم المجتمع المدني 2009

[36] مجلس دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية (2007)

[37] المؤسسة الوطنية لتنمية المجتمع المدني 2003

[38] المؤسسة الوطنية للمجتمع المدني

[39] الصندوق الوطني المدني (2003)/ صندوق التعاون الوطني (2010)

فمن شأن هذا أن يضمن استثناء بعض منظمات المجتمع المدني من عملية صناعة القرار في حال كان لتلك المنظمات مصلحة أو منفعة تترتب على الموضوع قيد البحث (سواء كان يتعلق بسياسة أو بمنحة).

4. دخل كاف ومستقر: من المهم أن يدعّم إنشاء الصندوق من خلال تزويده بأصول كافية ودخل ثابت متوقع خلال كل عملياته وذلك لضمان استمرار واستقلالية عمله. هذا وينبغي أن يسمح للصندوق بجمع التمويل من مصادر أخرى. على أن إنشاء الصناديق ينبغي ألا يؤدي لسحب الأموال من هيئات الدولة الأخرى لصالح منظمات المجتمع المدني، بل عليه أن يكمل مصادر التمويل الحكومية القائمة.

و. مشاركة منظمات المجتمع المدني في رسم السياسات

1.6. الخلفية

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في تجميع آراء المواطنين وفي المناصرة من أجل تغيير السياسات. فهي تمكّن المواطنين من تنظيم أنفسهم ومن التعبير عن مصالحهم المشروعة بطريقة أكثر فعالية ما يمكنهم من التأثير على السياسات والقوانين التي تؤثر على حياتهم.

والواقع أن هناك اعتراف دولي بأهمية المشاركة العامة في وضع القوانين. وقد أصدرت كبرى المنظمات الحكومية الدولية وثائق وأنشأت نماذج لدعم وتعزيز مشاركة المواطنين[40]. وعلى الرغم من أن بعض هذه الوثائق غير ملزمة قانونياً، إلا أنها ترسي المعايير والمبادئ والممارسات الفضلى الواجب أخذها بعين الاعتبار في المبادرات على المستوى الوطني.

وهناك مراحل مختلفة في عملية رسم السياسات والقوانين التي تفضي لمستويات مختلفة من المشاركة، وتشمل:

1- الوصول للمعلومة: وتعني أن على السلطات العامة إعلام الجمهور عن الخطط وأنواع الوثائق التي تريد أن تتبناها في بداية العملية، وتوضح حق الجمهور في أن يتمكن من الوصول لجميع المعلومات (مثل المسودات، والتعليقات، والمسببات) في كل مراحل العملية.

2- المشاورات: وهي شكل من أشكال المشاركة حيث تدعو السلطات العامة الجمهور العريض (منظمات المجتمع المدني، والأفراد المهتمين، والمجموعات ذات الصلة) لتقديم رأيهم ووجهات نظرهم وتعليقاتهم على وثيقة معينة.

3- **المشاركة الفاعلة من خلال الحوار والمشاركة:** وتعني التعاون وتحمل المسؤوليات بشكل مشترك في كل مراحل عملية صنع القرار (وضع الأجندة، وتحديد القضايا، والصياغة، واتخاذ القرار، والتنفيذ)، ومن الممكن وصف هذا بأنه موقف يشارك فيه ممثلي الجمهور بمقعد على الطاولة مع ممثلي الحكومة.

وعلى المستوى الوطني، من الممكن أن يتم تنظيم إجراءات وقواعد مشاركة المواطنين من خلال وثائق ملزمة قانونياً (كالقوانين والأنظمة)، وأيضا من خلال وثائق غير ملزمة قانونياً (كالمدونات والمعايير). وتنظم بعض القوانين جوانب محددة من مشاركة المواطنين منها القوانين حول الحريات، وحق الوصول للمعلومات، والقوانين التي تنظم عملية التشريع وتحديدا القوانين حول المشاركة في التشريع في حالة المشاركة المحلية، وكذلك قانون الحكم الذاتي.

---

[40] الأمم المتحد اتفاقية آرهوس (1998)- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية: المعلومات والمشاورات والمشاركة العامة (2001)، تقييم المشاركة العامة في رسم السياسات (2005)، المجلس الأوروبي- قانون الممارسات الفضلى المتعلقة بالمشاركة المدنية في عملية صنع القرار (2009).

6. 2 المعايير الأساسية وأمثلة من أوروبا

توجد قوانين لتنظيم مشاركة المواطنين وحق الوصول للمعلومة في معظم إن لم يكن في جميع الدول في أوروبا. والواقع أن تبني أوكرانيا الأخير لقانون جديد عن حق الوصول للمعلومات العامة يعد نجاحاً ملحوظاً، وقد صنف مركز القانون والديمقراطية هذا القانون على أنه واحد من أعلى عشر قوانين من بين 89 دولة فيما يتعلق بضمان حق الوصول للمعلومة.
وقد تم تبني وثائق ملزمة قانونياً تتعلق بالمشاورات والمشاركة الفاعلة في البوسنة والهرسك (قواعد منظمة) وفي هنغاريا ورومانيا (قانون قائم بحد ذاته).

والواقع أن الوثائق غير الملزمة تحظى بتطبيق مكثف وأثر مميز في الدول الأعضاء القديمة وهي تحظى بمزيد من المكانة في أوروبا الوسطى والشرقية كذلك. وتعتبر المملكة المتحدة مثالاً باهراً لتبني المواثيق غير الملزمة ومدونات السلوك المتعلقة بالمشاورات. ومن ضمن الدول التي لديها مدونات وأدلة إرشادية النمسا وكرواتيا وجمهورية الصرب.

وتبين مراجعة الوثائق من الدول الأرروبية أن هناك إطار عام يتعلق بالمشاركة وهو أمر مشترك بين المعظم ويوضح المعايير المهمة الواجب اتباعها. وتشمل بعض هذه المعايير ما يلي:

1. ينبغي إبلاغ الجميع والتشاور معهم في عملية صياغة القانون.
2. قد تكون مشاركة المواطنين محدودة عندما يكون هناك مجموعات عمل خاصة، كما ينبغي اختيار أعضاء المجموعات من خلال معايير مفتوحة.
3. ينبغي أن تكون المشاركة مفتوحة أمام جميع الفئات (الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء).
4. هناك حالات لا يمكن أن تكون معها العملية تشاركية بالكامل (على سبيل المثال، في حالات الكوارث والصراعات)، ويجب أن يكونوا على معرفة كاملة بالعملية، كما يجب احترام المعايير الدنيا للتشاور (على سبيل المثال، جمهور متطلع وإمكانية الوصول إلى المسودة؛ تخصيص حد أدنى من الوقت لإبداء الرأي).
5. ينبغي نشر المسودة مع معلومات واضحة وموجزة وشاملة عن هذا الموضوع، حتى يتسنى لجميع الأطراف فهم القضايا بشكل أفضل ولإبداء رأيهم.
6. ينبغي تخصيص فترة زمنية للتعليقات والمشاركة في الاجتماعات العامة وهذا يعتمد على عدة عوامل بما في ذلك: نوع الوثيقة والقضايا المطروحة وطولها والخبرات المتاحة وحجم الفئة المستهدفة التي تؤثر عليها. وفي معظم البلدان يكون هناك 10–30 يوم للتعليقات.
7. ينبغي تقديم التغذية الراجعة لجميع الأطراف المتشاورة من أجل زيادة الثقة ومن أجل تشجيع المواطنين على أن يكونوا أكثر التزاما والمشاركة في العمليات المستقبلية. ويمكن تقديم التغذية الراجعة من خلال تقرير يتعلق بالمرحلة برمتها ويجب أن تكون جزء من مسودة الوثيقة.
8. تخطط بعض الدول لإجراء تقييم لعملية المشاركة – وهذا يمكن أن يساعد في تحسين العمليات المستقبلية وتبادل الخبرات لنماذج إبداعية تم استخدامها.

9. يمكن استخدام أدوات وأساليب مختلفة لدعم المشاركة في جميع مراحل عملية الصياغة والتنفيذ (التشاور من خلال شبكة الإنترنت ومجموعات العمل ونقاشات على الطاولة المستديرة ومجموعات التركيز).
10. يمكن اتخاذ العديد من التدابير للمساعدة في العملية التشاركية وللتحقق من أنها ستنفذ بشكل فعال. على سبيل المثال، تعيين منسقين لتيسير العملية ويقومون بعمل ضباط الارتباط للمواطنين وللمسؤولين من الوزارات الأخرى، أو وضع قائمة بالأطراف المهتمة للمشاركة في العملية.
11. ينبغي استخدام الإنترنت والقنوات الإعلامية المختلفة لضمان نشر المعلومات التي تم إطلاقها على أوسع نطاق ممكن (على سبيل المثال، مواقع على شبكة الإنترنت والصحف والتلفزيون وبوابات منظمات المجتمع المدني).
12. أنشأت بعض الدول سجلات إلكترونية مركزية على الشبكة والتي تساعد في التنسيق وتبادل المعلومات المتعلقة بالعملية، وأيضاً توفير أداة للجمهور للاجتماع في مكان واحد والتعليق على مختلف التعهدات التي قدمتها الحكومة.

6. 3 أمثلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تم سن الإجراءات والقواعد المتعلقة بمشاركة المواطنين في قوانين وفي نصوص دستورية. حيث تضمن دستور 2011 في المغرب عدداً من النصوص الجديدة لتعزيز مشاركة أكبر من الجمهور، وتضمنت ضماناً للوصول للمعلومة، بالإضافة إلى ضمانات لحق المواطنين في تقديم طلبات وعرائض. ولا زالت المغرب تعمل على صياغة التشريع لتنفيذ هذه النصوص الجديدة. ومن الممكن لهذه النصوص أن تتوسع لتشمل أو على الأقل لتحمي مشاركة المجتمع المدني في مراحل مختلفة من عمليات صناعة السياسات والقوانين.

وقد تبنت الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا القوانين التي ترتبط بالوصول للمعلومة، ومن الأمثلة على مثل هذه الدول: تونس التي تبنت قانوناً للوصول للمعلومة عام 2011، واليمن التي تبنت قانوناً عن حق الوصول للمعلومة عام 2012.

ز. الخلاصة

ختاماً، تبين الممارسات الفضلى المتعددة في الدول حول العالم أن السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني تعمل على اتخاذ خطوات لمأسسة وتعزيز التعاون فيما بينها، فهم من خلال ذلك يعززون مفاهيم الحوكمة المنفتحة والتعاونية والشفافة. ومن خلال التعاون يباشرون مناقشات تتعلق بالقضايا التي تؤثر على تطور المجتمع ككل، وتكمّل الجهود للتحقق من أن حاجات المواطنين مأخوذة بعين الاعتبار وملبية على حد سواء.